

الفصل الحادي عشر: التنمية الاقتصادية



النمو (GROWTH) و التنمية (DEVELOPMENT):

■ النمو الاقتصادي Economic Growth :

هو الزيادة في الدخل القومي الحقيقي (أو في نصيب الفرد من الدخل القومي) خلال سنة ما مقارنة بالسنة السابقة لها وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج و زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر.

مثال: زيادة إنتاج السلع و الخدمات يعني أن هناك نمو اقتصادي.

■ معدل النمو الاقتصادي < معدل النمو السكاني ← نمو الناتج يحقق تحسن في مستوى المعيشة.

النمو (GROWTH) و التنمية (DEVELOPMENT):

■ التنمية الاقتصادية **Economic Development** : أكثر شمولاً

هي الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي بالإضافة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد (الإنتاج) و في طريقة استخدام و توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يضمن الاستمرار التراكمي للنمو.

مثال: زيادة نصيب القطاع الصناعي و تخفيض نصيب القطاع الزراعي في الناتج القومي / زيادة عدد سكان المدن و تخفيض عدد سكان الأرياف.

■ المشاركة الفعالة لمواطني الدولة في العملية التنموية تعني المشاركة في منافع التنمية، فالتنمية الحقيقية تفيد جميع الفئات مواطنين كانوا أو أجانب.

من الممكن حدوث نمو اقتصادي بالرغم من عدم حدوث تنمية اقتصادية

أهداف التنمية الاقتصادية:

■ بعض الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

١. زيادة الدخل القومي الحقيقي.
٢. رفع مستوى معيشة المواطنين.
٣. تقليل التفاوت في الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.
٤. تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي لصالح قطاعي الصناعة و الخدمات على حساب القطاع الزراعي.

عوامل النمو الاقتصادي:

■ هناك عدة عوامل تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، منها:

١. الزيادة في عرض العمل ← يمكن أن يولد إنتاجاً أكبر.
٢. الزيادة في رأس المال المادي (آلات، معدات) ← تحفز إنتاجية العامل وبالتالي تزيد الإنتاج.
٣. الزيادة في رأس المال البشري ← الاستثمار في الأفراد من أهم عوامل النمو الاقتصادي، فالشعب الأكثر صحة أكثر إنتاجية و الأفراد الأكثر تأهيلاً و تدريباً أكثر إنتاجية.
٤. الزيادة في إنتاجية عناصر الإنتاج ← عن طريق التغيير التقني و التقدم في مجالات المعرفة الأخرى كالإدارة.

خصائص الاقتصاديات النامية:

١. الزيادة السكانية السريعة.
٢. انخفاض مستوى دخل الفرد.
٣. اختلال الهياكل الاقتصادية.
٤. انخفاض مستوى الإنتاجية
٥. محدودية السوق المحلية.
٦. النقص الشديد في فئة المنظمين والإداريين الأكفاء.
٧. ارتفاع معدل البطالة المقنعة
٨. انخفاض مستوى الخدمات الصحية.
٩. ضعف مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية.
١٠. التبعية الاقتصادية.



استراتيجيات التنمية:

■ تعاني الدول النامية من مشكلة التبادلية التي تتضمن الاختيار بين الزراعة والصناعة، التصدير و الاستيراد أو بين التخطيط المركزي و نظام السوق.

■ أولاً: الزراعة أم الصناعة:

بعد أن استقلت دول العالم الثالث بدأت في دعم التصنيع لحل مشكلة التنمية. من أوائل تلك الدول هي الهند، لحقتها بقية الدول.

■ العوامل التي تجعل خيار التصنيع أكثر إغراءً من الزراعة:

١. الخيار الأنسب لخلق رأس المال المادي.
٢. تجارب الدول المتقدمة توضح أن التحول من الزراعة إلى الصناعة سبباً في الوصول لدرجة متقدمة من التنمية الاقتصادية.

استراتيجيات التنمية:

■ ثانياً: التصدير أم إحلال الواردات:

عند توسع الدولة النامية في النشاط الصناعي فإن عليها أن تختار بين استراتيجيتين تجاريتين دوليتين، هما:

١. **إحلال الواردات:** يعني تفضيل تنمية و تطوير الصناعات المحلية لإنتاج سلع تحل محل الواردات. انتشرت في أمريكا الجنوبية في الخمسينات.

مثل: البويات يتم استيرادها من الخارج، سياسة إحلال الواردات تدعو لإنشاء صناعة بويات محلية لإنتاج بدائل لهذه الواردات.

٢. **دعم التصدير:** يعني إنشاء الصناعات هدفها الأول تصدير إنتاجها للأسواق العالمية. لاقت نجاحات في الدول التي تبنتها كاليابان و كوريا.

استراتيجيات التنمية:

■ ثالثاً: التخطيط المركزي أم نظام السوق:

يجب على الدول كجزء من استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تختار كيف تدير اقتصادها، فهي تتبنى أحد النظامين:

١. نظام السوق: تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي
٢. نظام التخطيط المركزي: الاعتماد على الحكومة في إدارة الشأن الاقتصادي.

النمو الاقتصادي و السياسات الحكومية:

■ تجارب الدول المتقدمة توضح أن الحكومة تلعب دوراً نشيطاً في إدارة الشأن الاقتصادي و في دفع معدلات النمو.

■ السياسات التي تتبناها الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي:

١. تحسين نوعية التعليم.
٢. استخدام السياسات النقدية والمالية لزيادة معدلات الادخار.
٣. تشجيع و دعم البحث والتنمية.
٤. الحد من الإجراءات التنظيمية المشجعة على الاحتكار وتقليل المنافسة.